الدكتور يوسف حمومي
أستاذ بجامعة ابن طفيل
كلية العلوم القانونية والسياسية - القنيطرة

الوسيط في شرح القانون البنكي المغربي

دراسة في الأحكام والضوابط المنظمة لعمل مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها

الجزء الثاني 2

العقود البنكية

(التقليدية والتشاركية)

دار نشر المعرفة

الفهرس

- تقديم 5
- مقدمة عامة 7
- أولا: مفهوم القانون البنكي 9
- ثانيا: السياق التاريخي لنشأة وتطور القانون البنكي 9
أ- تطور القانون البنكي عبر العالم 9
ب- تطور القانون البنكي في المغرب 10
- ثالثا: أهداف القانون البنكي والمؤسسات البنكية 11
أ- الأهداف العامة من إنشاء المؤسسات البنكية 12
1- تحقيق الربحية 12
2- توفير السيولة 13
3- توفير الأمان للمودعين 13
ب- الأهداف الخاصة بتعديل القانون البنكي المغربي 13
1- تعزيز استقلالية البنك المركزي 14
2- شمول القانون البنكي لمؤسسات مالية أخرى 14
3- تلقي الأموال من الجمهور من قبل شركات التمويل 15
- رابعا: أهمية القانون البنكي 15
أ- على المستويين الاقتصادي والاجتماعي 16
ب- على المستويين الشرعي والقانوني 16

▪ مقدمة الجزء الثاني 19
▪ القسم الأول: عقود المالية التقليدية 21
▫ الفصل الأول: عقد الحساب البنكي 25
المبحث الأول: الأحكام العامة لعقد الحساب البنكي 25
المطلب الأول: مفهوم اتفاقية الحساب البنكي 26
الفقرة الأولى: تعريف الحساب البنكي 26
البند الأول: التعريف الاقتصادي للحساب البنكي 26
البند الثاني: التعريف القانوني للحساب البنكي 27
الفقرة الثانية: مجالات استخدام الحساب البنكي 27
المطلب الثاني: أنواع الحسابات البنكية 28
الفقرة الأولى: الحساب البنكي بالاطلاع 29
البند الأول: مفهوم الحساب بالاطلاع 29
الفرع الأول: تعريف الحساب بالاطلاع 29
الفرع الثاني: خاصيات الحساب بالاطلاع 30
الغصن الأول: الحساب بالاطلاع عقد رضائي ملزم لجانبيه 30
الغصن الثاني: الحساب بالاطلاع عقد يقوم على الاعتبار الشخصي 31
الغصن الثالث: عقد الحساب بالاطلاع عقد زمني 32
البند الثاني: الطبيعة القانونية للحساب بالاطلاع 32
الفقرة الثانية: الحساب البنكي لأجل 32
البند الأول: تعريف الحساب لأجل وبيان خاصياته المميزة 33

البند الثاني: آثار الحساب لأجل وأسباب إنهائه 33
الفقرة الثالثة: الحساب الجماعي وتعدد الحسابات البنكية 35
البند الأول: الحساب الجماعي 36
الفرع الأول: الحساب الجماعي مع التضامن 36
الغصن الأول: التضامن الإيجابي 36
الغصن الثاني: التضامن السلبي 37
الفرع الثاني: الحساب الجماعي دون تضامن 38
البند الثاني: تعدد الحسابات البنكية 38
الفرع الأول: استقلال حسابات الشخص الواحد 39
الغصن الأول: قاعدة استقلال الحسابات 39
الغصن الثاني: الآثار المترتبة عن استقلال الحسابات البنكية 40
الفرع الثاني: الاستثناء من مبدأ استقلال حسابات الشخص الواحد 40
الغصن الأول: الاتفاق على وحدة الحسابات 40
الجذع الأول: آثار وحدة الحسابات على علاقة البنك بزبونه 41
الجذع الثاني: آثار وحدة الحسابات بالنسبة للغير 42
الغصن الثاني: الاتفاق على المقاصة بين أرصدة الحسابات 42
المبحث الثاني: الإجراءات العملية لعقد الحساب البنكي 43
المطلب الأول: مسطرة فتح الحساب بالاطلاع وأهم العمليات التي ترد عليه 43
الفقرة الأولى: ضوابط فتح الحساب البنكي 43
البند الأول: الأركان والشروط اللازمة لفتح الحساب البنكي 44
الفرع الأول: الشروط الموضوعية العامة لفتح الحساب البنكي 44

الغصن الأول: شروط فتح الحساب البنكي بالنسبة للشخص الذاتي 45
الجذع الأول: الأهلية 45
الجذع الثاني: الجنسية 47
الجذع الثالث: الوضع في حالة التسوية أو التصفية القضائية 47
أولا: وضعية الحساب للاطلاع أثناء مرحلة التسوية القضائية 48
ثانيا: وضعية الحساب للاطلاع أثناء مرحلة التصفية القضائية 49
الغصن الثاني: شروط فتح الحساب البنكي بالنسبة للشخص الاعتباري 50
الغصن الثالث: شروط فتح الحساب البنكي بالنسبة للشركات في طور التأسيس 50
الفرع الثاني: الشروط الموضوعية الخاصة بفتح الحساب بالاطلاع 52
الغصن الأول: العنصر الإرادي 52
الغصن الثاني: العنصر المادي 53
البند الثاني: الخطوات العملية لفتح الحساب البنكي 53
الفرع الأول: تقديم الزبون طلب فتح الحساب البنكي 54
الفرع الثاني: التزامات المؤسسة البنكية خلال فتح الحساب البنكي 57
الغصن الأول: الاستعلام حول وضعية الشخص طالب فتح الحساب 58
الجذع الأول: ضرورة التأكد من موطن وهوية الشخص الذاتي 58
الجذع الثاني: ضرورة التأكد من الوجود الحقيقي للشخص الاعتباري 60
الغصن الثاني: الاستعلام حول وضعية الشخص طالب صيغ الشيكات 61
الغصن الثالث: الالتزام بالإعلام 62
الغصن الرابع: الالتزام بدفع الفوائد المستحقة 64
الغصن الخامس: الالتزام بمراقبة توقيع الزبون 64

الغصن السادس: الالتزام بتوجيه كشف الحساب البنكي إلى الزبون 65
الفقرة الثانية: العمليات التي ترد على الحساب البنكي 66
البند الأول: عقد التحويل البنكي 67
الفرع الأول: مفهوم التحويل البنكي وأهم أنواعه 68
الغصن الأول: مفهوم التحويل البنكي 68
الجذع الأول: تعريف التحويل البنكي 68
الجذع الثاني: تمييز عملية التحويل البنكي عن باقي العمليات المشابهة 70
أولا: تمييز التحويل البنكي عن الإشعار بالاقتطاع 70
ثانيا: تمييز التحويل البنكي عن الحوالة البنكية 72
ثالثا: تمييز التحويل البنكي عن الوفاء بواسطة الشيك 72
الغصن الثاني: أنواع التحويل البنكي 73
الجذع الأول: التحويل البسيط 73
الجذع الثاني: التحويل المركب 74
الفرع الثاني: إجراءات التحويل البنكي وآثاره 74
الغصن الأول: العناصر اللازمة لإبرام وتنفيذ عقد التحويل البنكي 75
الجذع الأول: الأركان والشروط الموضوعية 75
أولا: الأركان والشروط الموضوعية العامة 75
1- الرضى 75
2- الأهلية 76
3- السبب 76
4- المحل 77
ثانيا: الشروط الموضوعية الخاصة 77

الجذع الأول: الأركان والشروط الشكلية 78
أولا: شرط الكتابة 78
ثانيا: البيانات الإلزامية 79
الغصن الثاني: الآثار المترتبة عن عملية التحويل البنكي 81
الجذع الأول: آثار عملية التحويل من حيث العلاقات الناشئة بين أطرافها 82
أولا: علاقة الآمر بالتحويل بالبنك المأمور 82
ثانيا: علاقة الآمر بالتحويل بالمستفيد 82
ثالثا: علاقة البنك بالمستفيد 83
الجذع الثاني: آثار عملية التحويل من حيث ترتيب المسؤولية البنكية 84
أولا: المسؤولية البنكية عن التأخير في تنفيذ أمر التحويل 84
ثانيا: المسؤولية البنكية عن الغلط في التحويل 85
ثالثا: المسؤولية البنكية عن تنفيذ أمر مزور بالتحويل 87
البند الثاني: رهن الحساب البنكي 88
الفرع الأول: إبرام عقد رهن الحساب البنكي 89
الغصن الأول: مفهوم رهن الحساب البنكي 89
الجذع الأول: تعريف رهن الحساب البنكي 89
الجذع الثاني: عناصر رهن الحساب البنكي 90
أولا: رهن الحساب البنكي يمثل رهنا للدين 91
ثانيا: رهن الحساب البنكي يقوم على الاعتبار الشخصي 92
الغصن الثاني: أركان وشروط رهن الحساب البنكي 93
الجذع الأول: الأركان والشروط الموضوعية لرهن الحساب البنكي 93

أولا: عنصر الرضى 93
ثانيا: عنصر الأهلية 94
ثالثا: عنصر السبب 94
رابعا: عنصر المحل 94
الجذع الثاني: الشروط الخاصة لرهن الحساب البنكي 97
أولا: كتابة عقد الرهن 97
ثانيا: تقييد عقد الرهن في السجل الوطني الإلكتروني للضمانات المنقولة 97
الفرع الثاني: آثار الرهن الوارد على الحساب البنكي 99
الغصن الأول: التزامات المدين الراهن 99
الغصن الثاني: إجراءات تحقيق رهن الحساب البنكي 101
الجذع الأول: توجيه الإنذار بالأداء 101
أولا: مسطرة الإنذار بأداء مبلغ الدين المرهون في الحساب البنكي 101
ثانيا: مسطرة التعرض على الإنذار بالأداء 102
الجذع الثاني: التحقيق الفعلي لرهن الحساب البنكي 103
أولا: تحقيق رهن الحساب البنكي عن طريق آلية التملك الاتفاقي 103
ثانيا: تحقيق رهن الحساب البنكي عن طريق آلية التملك القضائي 106
المطلب الثاني: مسطرة قفل الحساب البنكي وآثاره 107
الفقرة الأولى: الخطوات العملية لقفل الحساب البنكي 107
البند الأول: أسباب إقفال الحساب بالاطلاع 107
الفرع الأول: إقفال الحساب بالاطلاع لأسباب راجعة إلى وضعية الزبون 108
الغصن الأول: إقفال الحساب بالاطلاع بسبب الوفاة 109

الغصن الثاني: إقفال الحساب بالاطلاع بسبب فقدان الأهلية 109
الغصن الثالث: إقفال الحساب بالاطلاع بسبب التسوية أو التصفية القضائية 110
الفرع الثاني: إقفال الحساب بالاطلاع لأسباب راجعة إلى وضعية البنك 112
البند الثاني: الإجراءات العملية لإغلاق الحساب البنكي 113
الفرع الأول: الإجراءات المتخذة من طرف الزبون لإغلاق الحساب البنكي 114
الغصن الأول: إيداع الزبون طلب إغلاق الحساب البنكي 114
الغصن الثاني: إجابة المؤسسة البنكية عن طلب الإغلاق 114
الفرع الثاني: التدابير الاحترازية المتخذة قبل إغلاق الحساب البنكي 116
الفقرة الثانية: الآثار المترتبة عن إقفال الحساب البنكي 117
البند الأول: عدم تقييد العمليات الجديدة 117
البند الثاني: تصفية العمليات الجارية يوم إقفال الحساب البنكي 120
□ الفصل الثاني: عقد الوديعة البنكية 121
المبحث الأول: مفهوم الوديعة البنكية وطبيعتها القانونية 122
المطلب الأول: تعريف الوديعة ومشروعيتها 122
الفقرة الأولى: تعريف الوديعة 122
البند الأول: المقصود بالوديعة في اللغة 123
البند الثاني: المقصود بالوديعة في الاصطلاح 123
البند الثالث: المقصود بالوديعة في القانون 123
الفرع الأول: تعريف الوديعة في القانون المدني 124
الفرع الثاني: تعريف الوديعة في القانون البنكي 124
الفقرة الثانية: مشروعية الوديعة 125

البند الأول: مشروعية الوديعة في القرآن 125
البند الثاني: مشروعية الوديعة في السنة 125
البند الثالث: مشروعية الوديعة في الإجماع 126
المطلب الثاني: طبيعة عقد الوديعة البنكية وأهم تطبيقاته العملية 126
الفقرة الأولى: توظيف عقد الوديعة في البنوك التقليدية 127
البند الأول: الطبيعة القانونية لإيداع النقود والسندات 127
الفرع الأول: الطبيعة القانونية لإيداع النقود 127
الغصن الأول: نظرية الحفظ 128
الغصن الثاني: نظرية الاستغلال 128
الفرع الثاني: الطبيعة القانونية لإيداع السندات 129
البند الثاني: آثار عقد الوديعة البنكية 130
الفرع الأول: التزامات المؤسسة البنكية في عقد إيداع النقود 130
الغصن الأول: الالتزام بحفظ الوديعة النقدية 130
الغصن الثاني: الالتزام برد الوديعة النقدية 130
الفرع الثاني: التزامات المؤسسة البنكية في عقد إيداع السندات 131
الغصن الأول: الالتزام بحفظ السندات المودعة 131
الغصن الثاني: الالتزام برد السندات المودعة 133
الفقرة الثانية: توظيف عقد الوديعة في البنوك التشاركية 134
البند الأول: الطبيعة الشرعية والقانونية للوديعة البنكية التشاركية 134
الفرع الأول: الوديعة البنكية نوع من الأمانة 135
الفرع الثاني: الوديعة البنكية نوع من الوكالة 135

البند الثاني: أنواع الودائع البنكية التشاركية وتكييفها الفقهي والقانوني 136
الفرع الأول: الودائع تحت الطلب والودائع الادخارية 136
الغصن الأول: الودائع تحت الطلب 136
الجذع الأول: نظر الشريعة بخصوص الودائع تحت الطلب 137
الجذع الثاني: التكييف الفقهي والقانوني للحسابات الجارية 138
الغصن الثاني: الودائع الادخارية 139
الجذع الأول: تعريف الودائع الادخارية وتمييزها عن الودائع الجارية 139
الجذع الثاني: طرق توظيف موارد الادخار في البنوك التقليدية والتشاركية 139
الفرع الثاني: الودائع الاستثمارية 141
الغصن الأول: الطبيعة الفقهية والقانونية لودائع الاستثمار 141
الغصن الثاني: أنواع الودائع الاستثمارية 143
الجذع الأول: من حيث أجل الوديعة 144
أولا: الودائع الاستثمارية المحددة الأجل 144
ثانيا: الودائع الاستثمارية المستمرة 144
الجذع الثاني: من حيث تحديد مجال استثمار الوديعة 144
أولا: الودائع الاستثمارية المقيدة 144
ثانيا: الودائع الاستثمارية المطلقة 145
المبحث الثاني: الضمانات القانونية والحمائية للودائع البنكية 146
المطلب الأول: الحماية المقررة من طرف الأجهزة الرقابية 146
الفقرة الأولى: مجالات تدخل بنك المغرب لحماية الودائع البنكية 147
الفقرة الثانية: المعايير المتعلقة بأدوات الرقابة الممارسة من طرف بنك المغرب 147

البند الأول: معامل السيولة 148
البند الثاني: معامل الملاءة 149
البند الثالث: المعامل الأقصى لتوزيع المخاطر البنكية 151
المطلب الثاني: الحماية المقررة من طرف صندوقي ضمان ودائع البنوك التقليدية والتشاركية 153
الفقرة الأولى: الدور الحمائي للصندوق الجماعي لضمان ودائع البنوك التقليدية 153
البند الأول: الإطار التنظيمي للصندوق الجماعي لضمان الودائع 153
البند الثاني: مجالات تدخل الصندوق الجماعي لضمان الودائع 155
الفرع الأول: تقديم مساعدات لمؤسسات الائتمان التي تعترضها صعوبات 155
الفرع الثاني: تعويض المودعين في حال تصفية المؤسسة البنكية 156
الفقرة الثانية: الدور الحمائي لصندوق ضمان ودائع البنوك التشاركية 158
• القسم الثاني: عقود المالية التشاركية 161
□ الفصل الأول: عقد المرابحة للآمر بالشراء 165
المبحث الأول: ماهية عقد المرابحة وإجراءاته العملية 165
المطلب الأول: مفهوم ومشروعية عقد المرابحة 165
الفقرة الأولى: تعريف المرابحة 165
البند الأول: التعريف الفقهي للمرابحة 166
البند الثاني: التعريف القانوني للمرابحة البنكية 167
الفقرة الثانية: مشروعية المرابحة 169
المطلب الثاني: تنفيذ عقد المرابحة في العمل البنكي 170
الفقرة الأولى: الشروط الخاصة لإبرام عقد التمويل بالمرابحة 170
البند الأول: تملك المؤسسة البنكية للمبيع 170

البند الثاني: تحديد الثمن وهامش الربح 172
الفقرة الثانية: خطوات تنفيذ البنوك التشاركية لعقد المرابحة للآمر بالشراء 173
البند الأول: تقديم طلب الشراء ودراسته 174
الفرع الأول: تقديم طلب الشراء 174
الفرع الثاني: دراسة طلب الشراء 175
البند الثاني: توقيع عقد الوعد بالشراء 176
البند الثالث: شراء البنك للمبيع وتنفيذ عملية المرابحة 177
الفرع الأول: شراء المبيع من طرف المؤسسة البنكية 177
الفرع الثاني: تنفيذ عملية البيع بالمرابحة 177
المبحث الثاني: واقع استخدام عقد المرابحة في البنوك التشاركية وآثارها 178
المطلب الأول: واقع توظيف المرابحة في البنوك التشاركية 178
الفقرة الأولى: أسباب التركيز على بيع المرابحة للآمر بالشراء 178
الفقرة الثانية: نسب توظيف عقد المرابحة في البنوك التشاركية وتميزها عن القرض بفائدة 180
المطلب الثاني: آثار عقد التمويل بالمرابحة 182
الفقرة الأولى: حقوق والتزامات مؤسسة الائتمان 183
البند الأول: حقوق مؤسسة الائتمان 183
الفرع الأول: حق البائع في الاحتفاظ بملكية المبيع 183
الفرع الثاني: الحصول على الثمن وباقي التكاليف المالية 184
البند الثاني: التزامات مؤسسة الائتمان 184
الفرع الأول: الالتزام بتمويل الزبون 185
الفرع الثاني: الالتزام بتسليم المبيع 185

الفرع الثالث: الالتزام بضمان المبيع 186
الفقرة الثانية: حقوق والتزامات العميل 187
البند الأول: حقوق العميل 187
الفرع الأول: حق العميل في اختيار محل العقد 187
الفرع الثاني: حق العميل في الرجوع على المورد ضمانا لحق الانتفاع بالمبيع 187
البند الثاني: التزامات العميل 188
الفرع الأول: الالتزام بأداء ثمن المبيع 188
الغصن الأول: كيفية أداء ثمن المبيع 188
الغصن الثاني: زمان ومكان أداء ثمن المبيع 189
الفرع الثاني: التزام العميل المشتري باستلام الشيء المبيع 189
الفرع الثالث: الالتزام بصيانة الأموال وحسن استعمالها 190
□ الفصل الثاني: عقد الإجارة 191
المبحث الأول: ماهية عقد التمويل بالإجارة وصوره 192
المطلب الأول: مفهوم عقد التمويل بالإجارة 193
الفقرة الأولى: تعريف عقد التمويل بالإجارة وبيان مشروعيته 193
البند الأول: تعريف عقد التمويل بالإجارة 194
البند الثاني: مشروعية عقد التمويل بالإجارة 195
الفرع الأول: دليل مشروعية الإجارة في القرآن الكريم 195
الفرع الثاني: دليل مشروعية الإجارة في السنة 196
الفرع الثالث: دليل مشروعية الإجارة في الإجماع 196
الفقرة الثانية: خاصيات عقد التمويل بالإجارة 196

البند الأول: الخاصيات القانونية لعقد التمويل بالإجارة 196
الفرع الأول: الجمع بين الإجارة وعقد الإيجار 197
الفرع الثاني: الجمع بين الإجارة وعقد البيع 197
الفرع الثالث: الجمع بين الإجارة والوعد بالشراء 197
البند الثاني: الخاصيات الاقتصادية لعقد التمويل بالإجارة 198
الفرع الأول: الحرية والشفافية في مجال الكلفة 198
الفرع الثاني: تحقيق الأمن لطرفي العقد وانخفاض درجة المخاطرة 198
المطلب الثاني: صور عقد التمويل بالإجارة 199
الفقرة الأولى: الإجارة التشغيلية (إيجار بسيط) 199
الفقرة الثانية: إجارة واقتناء 201
البند الأول: مفهوم عقد الإجارة واقتناء 201
البند الثاني: المقارنة بين عقد الإجارة- اقتناء وعقد الائتمان الإيجاري 202
المبحث الثاني: ضوابط إبرام عقد التمويل بالإجارة وآثاره 205
المطلب الأول: شروط إنشاء عقد التمويل بالإجارة 205
الفقرة الأولى: الشروط الشكلية لعقد التمويل بالإجارة 206
البند الأول: تقديم طلب الإيجار ودراسته 206
البند الثاني: المطالبة بضمانات جدية 206
البند الثالث: القيام بإجراءات الشهر 207
الفقرة الثانية: الشروط الموضوعية لعقد التمويل بالإجارة 208
البند الأول: تحديد المنقول أو العقار المستأجر والهدف من استخدام المستأجر له 208
البند الثاني: تحديد قيمة الإيجار وطريقة الأداء وتواريخ الاستحقاق 208

البند الثالث: تحديد مدة الإيجار 209
المطلب الثاني: الآثار القانونية لعقد التمويل بالإجارة 209
الفقرة الأولى: التزامات المؤجر (البنك) 210
البند الأول: الالتزام بشراء الأصل 210
البند الثاني: الالتزام بتمكين المستأجر من الشيء المؤجر 211
الفرع الأول: الالتزام بالصيانة 211
الفرع الثاني: الالتزام بالتسليم والضمان 212
الغصن الأول: الالتزام بتسليم الشيء المؤجر 212
الغصن الثاني: الالتزام بالضمان 213
الفقرة الثانية: التزامات المستأجر 213
البند الأول: أداء الوجبة الكرائية 214
البند الثاني: المحافظة على الأصل المؤجر 215
البند الثالث: اقتناء الأصل المؤجر 215
□ الفصل الثالث: عقد المشاركة 217
المبحث الأول: مفهوم عقد المشاركة وأنواعه 217
المطلب الأول: مفهوم عقد المشاركة 217
الفقرة الأولى: تعريف عقد المشاركة 218
الفقرة الثانية: تحديد خاصيات عقد المشاركة وتمييزه عن العقود المماثلة 219
البند الأول: خاصيات عقد المشاركة 219
الفرع الأول: عقد المشاركة لا يقوم على الفائدة 219
الفرع الثاني: عقد المشاركة عقد استثماري 220

الفرع الثالث: عقد المشاركة يقوم على الوساطة المالية 220
البند الثاني: تمييز عقد المشاركة عن العقود المماثلة 221
الفرع الأول: التمييز بين المشاركة والمضاربة 221
الغصن الأول: أوجه التشابه بين المشاركة والمضاربة 221
الغصن الثاني: أوجه الاختلاف بين المشاركة والمضاربة 222
الجذع الأول: من حيث تقديم رأس المال والعمل 222
الجذع الثاني: من حيث الحق في التصرف 222
الجذع الثالث: من حيث توزيع الربح وتحمل الخسارة 223
الفرع الثاني: التمييز بين المشاركة والمزارعة 223
الغصن الأول: أوجه الشبه بين المشاركة والمزارعة 223
الجذع الأول: من حيث الربح 224
الجذع الثاني: من حيث الخسارة 224
الغصن الثاني: أوجه الاختلاف بين المشاركة والمزارعة 224
الجذع الأول: من حيث رأس المال 224
الجذع الثاني: من حيث أطراف العقد 224
الجذع الثالث: من حيث التصرف 224
الفرع الثالث: التمييز بين المشاركة والمساقاة 224
الغصن الأول: أوجه الشبه بين المشاركة والمساقاة 225
الجذع الأول: التمييز من حيث الربح 225
الجذع الثاني: التمييز من حيث الخسارة 226
الغصن الثاني: أوجه الاختلاف بين الشركة والمساقاة 226

الجذع الأول: من حيث تكوين رأس المال 226
الجذع الثاني: من حيث أطراف العقد 226
الجذع الثالث: من حيث التصرف 226
المطلب الثاني: أنواع عقد المشاركة 226
الفقرة الأولى: المشاركة الدائمة 227
البند الأول: تعريف المشاركة الدائمة 227
البند الثاني: أنواع المشاركة الثابتة 228
الفرع الأول: المشاركة الثابتة المستمرة 228
الفرع الثاني: المشاركة الثابتة المؤقتة 228
الفقرة الثانية: المشاركة المتناقصة أو المنتهية بالتمليك 228
البند الأول: مفهوم المشاركة المتناقصة ومجالات تطبيقه 229
الفرع الأول: تعريف عقد المشاركة المتناقصة 229
الفرع الثاني: مجالات تطبيق عقد المشاركة المتناقصة 230
البند الثاني: أشكال المشاركة المتناقصة 231
الفرع الأول: المشاركة المتناقصة لفائدة العميل 231
الفرع الثاني: المشاركة المتناقصة لفائدة البنك 232
المبحث الثاني: الإجراءات العملية لعقد التمويل بالمشاركة 232
المطلب الأول: شروط التمويل بالمشاركة 232
الفقرة الأولى: شروط العاقدين ورأس المال 233
البند الأول: شروط العاقدين 233
البند الثاني: شروط رأس المال 234

الفقرة الثانية: شروط توزيع الربح والخسارة 235
البند الأول: شروط التوزيع في حال الربح 235
البند الثاني: شروط التوزيع في حال الخسارة 235
المطلب الثاني: خطوات تنفيذ عقد التمويل بالمشاركة وآثاره 235
الفقرة الأولى: مراحل إبرام وتنفيذ عقد المشاركة 236
البند الأول: تقديم الطلب ودراسته 236
الفرع الأول: تقديم طلب التمويل بالمشاركة 236
الفرع الثاني: دراسة وتحليل الطلب 237
البند الثاني: مرحلة إبرام العقد وتنفيذه 237
الفرع الأول: إبرام عقد التمويل بالمشاركة 237
الفرع الثاني: التنفيذ والمتابعة الدورية 238
الفقرة الثانية: آثار عقد التمويل بالمشاركة 239
البند الأول: التزامات المؤسسة البنكية 239
البند الثاني: حقوق المؤسسة البنكية 240
■ **المراجع** 243

نبذة عن المؤلف

الدكتور يوسف حمومي

- دكتور في العلوم القانونية والسياسية من جامعة محمد الخامس بالرباط؛
- أستاذ محاضر مؤهل بكلية العلوم القانونية والسياسية - القنيطرة؛
- منسق ماستر تدبير الموارد البشرية والمالية - للإدارة والمقاولة؛
- منسق ماستر الإجازة في القانون الخاص؛
- إطار سابق بوزارة الاقتصاد والمالية؛
- رئيس مركز إفريقيا للحق والقانون؛
- شارك في مجموعة من اللقاءات والأنشطة العلمية، وصدرت له العديد من الأبحاث والمقالات العلمية.

إن اعتماد المشرع عبارة "قانون مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها"، لم يأت اعتباطا، ولكن تفطنا منه لما يتسم به الميدان البنكي، أو بالأحرى مجال المال والأعمال من سرعة وحركية وديناميكية متغيرة ومتجددة من حين لآخر، ولذلك، فقد ترك- أي المشرع- باب القانون المذكور مفتوحا ليستوعب، من جهة أولى، كل المؤسسات والهيئات التي يمكن لها أن تمارس المهنة البنكية، ومن جهة ثانية، كل العمليات والأنشطة أو الخدمات التي يمكن لهذه المؤسسات أن تزاولها، سواء في الوقت الراهن، أو في المستقبل، بعد أن يتم استحداث أنشطة وخدمات جديدة، نتيجة ما يفرزه التقدم والتطور المتسارعين في جميع الأصعدة والميادين ذات الصلة بعمل هذه المؤسسات والهيئات.

لهذا، فإن القطاع البنكي يعتبر من أهم القطاعات وأكثرها تطورا، على المستويين الدولي والمحلي، وذلك بفضل مجموعة من العوامل، أبرزها التحولات التكنولوجية وعالمية الأسواق المالية، وإماطة الحواجز بين البنوك والمؤسسات المالية التقليدية منها والتشاركية، سواء من خلال تقديم منتجات أو صيغ تشاركية من داخل البنوك التقليدية، أو عبر إنشاء بنوك إسلامية، أو تحول البنوك التقليدية إلى أخرى تشاركية، والتوجه نحو تطوير وإدارة المخاطر، ومعالجة مشكل الإقراض... كل ذلك وغيره نتيجة تزايد حدة المنافسة في القطاع، والرغبة المستمرة في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية...

9 789920 529976
95 د

9 شارع الفسيلة، الحي الصناعي، يعقوب المنصور - الرباط
هاتف: (212) 05 37 78 57 62 - (212) 05 37 78 69 14/38
فيلاكس: (212) 05 37 78 83 43
البريد الإلكتروني: dar.achrae@menara.ma
dar.achrae@gmail.com
الموقع الإلكتروني: www.dar-achrae.ma